حمضيات بلغت مساحة الواحدة منها مائة دونم غير ان عددها كان صغيرا ، وعلى ذلك وقعت مزارع الحمضيات في عداد الملكيات الصغيرة التي مثلت انتقالا الى نظام للري المتطور . (٧)

ويسجل مصدر رسمي للوكالة اليهودية ان الانتاج الزراعي كان مشجعا في اواسط الثلاثينات من هذا القرن ، حيث نال المستوطنون عائدا ماليا معقولا . وقد اقترن ذلك التشجيع بنتائج جيدة في زراعة الحمضيات ومزارع الاشجار المثمرة خاصة في المزارع المروية ، مع الارتفاع في السوق الخارجية ، مما زاد من الاتجاه نحو اقامة مستوطنات على مساحات صغيرة .(٨) وقد حقق انتاج الحمضيات اعلى اسعار في موسم ١٩٣٧/١٩٣٨ ، حيث كان نصيب اليهود من ذلك الانتاج يعادل ستين في المائة من مجمل الانتاج في فلسطين(٩) :

وقد امد المزارع اليهودي السوق الداخلية بمنتجات زراعية بلغت قيمتها ٤٢٤,٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٣٥ مقابل ٣١٢,٠٠٠ جنيه في العام السابق . (١٠) كما بلغ اجمالي ثمن الانتاج الزراعي اليهودي خمسة ملايين جنيه فلسطيني عام ١٩٣٤/١٩٣٥ (١١) ، بينما كان المصدر من الحمضيات ١١,٤٩٤,٠٠٠ صندوق في الموسم الزراعي ١٩٣٦/١٩٣٧ مقابل ١٠,٧٩٥,٠٠٠ صندوق في الموسم السابق عليه حيث بلغت قيمة المصدر منها ٣,٩٠٨,٠٠٠ جنيه فلسطيني . (١٢)

ويشير جرانوت الى ان تطوير وسائل الري ، وترقية وسائل استخدام التربة ادى الى جني عائد مالي كبير عوض المساحة الصغيرة من الارض المنزرعة ، حتى اصبح طابع الملكيات الصغيرة سائدا منذ ان اصبح المستوطن اليهودي على خبرة في زراعة الارض المروية . وقد قلت مساحة الملكيات اليهودية من الارض في الفترة ما بين الحربين العالميتين بشكل ملحوظ .

واصبح الري ممكنا مع اكتشاف مصادر جديدة للمياه في اجزاء عديدة من فلسطين كانت تعتبر ارضا جرداء أو يعز وصول المياه اليها ، واتسع بالتالي نطاق الزراعة المختلطة ، ومن هنا توفرت فرص تقليص حجم الملكيات في المزارع المختلطة . وكان ذلك شيئا ضروريا طالما انه لم يكن من حق المستوطن استعمال كل المياه التي توفرت له ، وانه كان عليه ان يزرع ارضه بنجاح . وقد ثبتت الملكيات في خطط التوطين اليهودي في الفترة الاخيرة من الانتداب البريطاني على فلسطين في نطاق جزء فقط من مساحتها السابقة ، بل ان حجم الملكيات قل في المستوطنات القائمة عن طريق اضافة مستوطنين جدد اليها . ومن هنا وجدت اراضي غير مشغولة بالاستيطان امكن انشاء مزارع جديدة عليها وبذلك امكن انشاء مستوطنات جديدة . وكان هناك العديد من المستوطنات التي انكمشت فيها مساحة الملكية لدرجة ان الارض التي تركت غير مشغولة ، امكن اقامة مستوطنات كاملة فوقها . ومع التوسع في المزارع المختلطة كان هناك ميل مؤكد لتقليص مساحة الملكية من مائة دونم الى ستين دونم ، او من ستين دونم الى اربعين دونم او من خمسين دونم الى خمسة وعشرين دونم ، او اقل بحسب خصوبة التربة وكمية المياه المتوفرة للري .

ومثالنا على ذلك مستوطنة كفارها سيديم التي تأسست عام ١٩٢٤ . لقد ثبتت الملكية الزراعية في بادىء الامر فكانت في حدود مائة وخمسين دونما ، ثم انكمشت الى مائة دونم بعد اثنتي عشرة سنة من انشائها . وكانت تعلة الوكالة اليهودية الى ذلك تكمن في ان توفير مياه الري